حوادث الشرق الأقصى

مشروع اليابان
فى الاستيلاء على الصين
بقلم باحث دبلوماسى كبير

بينما تشغل أوربا والعالم بأسره بتطورات المشكلة الايطالية الحبشية وما يترتب على تفاقمها من أخطار داهمة على سلام أوربا وسلام العالم ، إذا بالشرق الأقصى يجيش بحوادث خطيرة قد يكون لها أكبر الأثر فى مصاير الصين والشرق الأقصى كله ، ولكن يحجب عنا خطورتها ، نأيها وغموضها وانحصارها فى ذلك الركن من العالم ؛ وهى ليست فى جوهرها جديدة أو مستقلة ، ولكنها حلقة جديدة فى ثبت الحوادث التى يضطرم بها الشرق الأقصى منذ أربعة أعوام ، والتى تضرمها وتذكيها السياسة اليابانية كلما آنست فرصة صالحة للعمل

وليس من الصعب أن نتلمس فى حوادث الصين الجديدة رغم غموضها ، وجه الصلة بينها وبين الحوادث المماثلة التى تقع فى الصين بين آونة وأخرى ، فالسياسة اليابانية هى التى تنظمها وتوجهها بأساليب متماثلة ، وتتذرع لاضرامها بنفس المعاذير : اعتداء على المصالح اليابانية فى ناحية من النواحى ، أو مقتل أحد الرعايا اليابانيين ، أو اضطراب الأمن وعيث العصابات ، أو دسائس الشيوعية ؛ كذلك ليس من الصعب أن نتحرى العوامل والبواعث الدفينة التى تحمل هذا الغزو اليابانى المنظم الى داخل الصين بين آونة وأخرى تارة بالقوة العنيفة ، وتارة بالوسائل السياسية ، فاليابان تكاد تفصح عن نياتها ومقاصدها الاستعمارية البعيدة فى كل مناسبة ، وإن كانت ما تزال تستتر وراء بعض المظاهر والعبارات الخلابة التى يمهر الاستعمار فى صوغها

وقد بدأت اليابان منذ بضعة أسابيع فى القيام بمحاولة جديدة لبسط نفوذها على مناطق جديدة من الصين ؛ ومهد قادة الجيش اليابانى فى شمال الصين لذلك بمؤتمر عقدوه فى دايرن ثغر منشوريا الجنوبى ، ووجهوا على أثره بلاغاً نهائياً الى الحكومة الصينية الوطنية (حكومة نانكين) ضمنوه المطالب الآتية :

(١) قمع الدعوة الشيوعية فى الصين ، وهى دعوة مهدها ومصدرها منغوليا

(٢) قمع أعمال « الكومن تانج » (الحزب الوطنى الصينى) وأعمال الجمعية الوطنية الصينية المسماة بجمعية « ذوى الأقمصة الزرقاء » فى شمال الصين

(٣) تعهد الحكومة الصينية بأن تتبع منذ الآن سياسة ودية نحو اليابان

وبينما كانت حكومة نانكين تدرس ذلك البلاغ ، إذ وقعت عدة حوادث فى منطقة الحياد الشمالية فى شمال بكين اقتضت تدخل السلطات اليابانية ، وقامت ثورات محلية صغيرة فى عدة مناطق طولب خلالها بتخفيض الضرائب والاستقلال عن حكومة نانكين ؛ ولم يكن أصبع العسكرية اليابانية بعيداً عن هذه الحوادث

ولم تلبث السياسة اليابانية أن أفصحت عن غرضها الحقيق من القيام بهذه الحركة ؛ فقد أبلغت السلطات المحلية فى ولايات الصين الشمالية ، وأبلغت حكومة نانكين بوجوب إنشاء حكومة إدارية مستقلة فى ولايات خمس هى : هوبى ، وتشاهار ، وشانصى ، وسويان ، وشانتونج ، وتكون عاصمتها بكين ، العاصمة الأمبراطورية السابقة ؛ وقصد اليابان من ذلك أن تقيم دولة متوسطة بين أملاكها الصينية فى الشمال أعنى منشوكيو وجيهول ، وبين وادى النهر الأصفر حيث يبدأ نفوذ حكومة نانكين الحقيق

وقد أفرغت اليابان مطلبها فى صيغة بلاغ نهائى ، وأنذرت الحكومة الوطنية الصينية بأنها ستتخذ الاجراءات العسكرية اللازمة إذا لم تحقق رغبتها ؛ ولكن حكومة نانكين لم تذعن لهذا الوعيد ، وكذلك لم يذعن زعماء الشمال ، ولم تنفذ اليابان وعيدها فى الحال ، ولكنها آثرت أن تعمد مؤقتاً إلى العمل السياسى ؛

وفى الأنباء الأخيرة أن الضغط اليابانى قد أحدث أثره الأول وذلك بحمل حكومة نانكين على الموافقة على إنشاء إدارة مستقلة فى مقاطعتى تشاهار وهوبى يكون مركزها فى بكين ، ويتولى إدارتها مجلس مؤلف من زعماء الشمال ، ويكون لها طابع الاستقلال التام فى شئونها الداخلية وعلاقتها الخارجية ، ما عدا الجمارك والبريد فتحتفظ حكومة نانكين بإيرادها ؛ ومعنى ذلك أن اليابان

قد فازت بتحقيق الخطوة الأولى فى مشروعها لفصل الشمال عن الجنوب ووضعه تحت نفوذها السياسى والاقتصادى

* * *

ونظرة بسيطة إلى خريطة الصين توضح لنا فداحة هذا المشروع اليابانى ؛ فالولايات الخمس التى يراد فصلها عن الحكومة الوطنية هى من أهم وأغنى الأقاليم الصينية ؛ وفصلها على هذا النحو يشطر الصين إلى شطرين ، ويعهد إلى بسط النفوذ اليابانى على الأقاليم الشمالية حتى النهر الأصفر (اليتج تسى) ؛ وتتظاهر السياسة اليابانية بأنها فى هذه المحاولة إنما تعبر عن رغبات سكان هذه الأقاليم ، والواقع أنها تعتمد فى ذلك على مؤازرة الجنرال « شنج تشى يوان » زعيم الشمال وخصيم الحكومة الوطنية ، وتعتمد من جهة أخرى على محالفة حكومة « كوانتونج » الجنوبية (حكومة كنتون) وهى أيضاً خصيمة الحكومة الوطنية ؛ فالحكومة الوطنية أو حكومة نانكين تجد نفسها بين نارين فى هذا الصراع الذى يوشك أن يقوض دعائمها

ويجب أن نذكر إلى جانب ذلك أن اليابان قد استولت قبل ذلك بأربعة أعوام على أقليم منشوريا الغنى ، ولم تعبأ بتدخل عصبة الأمم وقراراتها النظرية ؛ وأنشأت فيه جمهورية صورية تحت الحماية اليابانية باسم جمهورية « منشوكيو » ؛ ولبثت بعد ذلك تتحين الفرص للزحف جنوباً متذرعة بمختلف الحجج والأعذار حتى اقتحمت قواتها « السور الكبير » واستولت على قسم كبير من إقليم جيهول ، وبسطت نفوذها على جميع الأراضى الواقعة شمال بكين ؛ وليست الحركة الانفصالية الجديدة التى تدبرها السياسة اليابانية إلا حركة غزو جديدة ، تستأنف بها اليابان نشاطها فى سبيل تنفيذ مشروعها الاستعمارى الضخم الذى تتحين الفرص لتحقيقه كلما شغلت الدول الغربية بأزماتها الخطيرة

والظاهر أن السياسة اليابانية كانت تعبر عن نياتها ومشاريعها المستقبلة تعبيراً صادقاً حينما ألقت إنذارها الشهير منذ نحو عام ونصف إلى أوربا وأمريكا وهو : « إرفعوا أيديكم عن الصين » أو بعبارة أخرى حينما صرحت بأنها تجرى فى سياستها الصينية على مبدأ « آسيا للآسيويين » مثلما تجرى أمريكا فى سياستها على مبدأ « مونرو » الشهير أو على مبدأ « أمريكا للأمريكيين » ، وقد كانت اليابان ترقب دائماً مشاريع الدول الغربية وتوغل نفوذها فى الصين بمنتهى الاهتمام والتوجس ؛ وتعمل على مقاومة نفوذها وامتيازاتها بالوسائل الاقتصادية والعسكرية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ولكنها جرت فى الأعوام الأخيرة على سياسة عملية يؤيدها التدخل العسكرى ، وكان استيلاؤها على منشوريا تحت سمع أوربا وأمريكا ورغم تدخل عصبة الأمم تجربة عملية ناجحة تجمت بها عود الدول الكبرى ذات المصالح فى الصين مثل بريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا وأمريكا ، واستطاعت أن تقف على مدى المقاومة التى يمكن أن تتذرع بها الدول لمعارضتها ؛ بيد أن الدول خلا روسيا لم تبد سوى معارضة نظرية ، ومع أن روسيا وأمريكا قدمتا على غزو اليابان للأراضى الصينية احتجاجات شديدة ، فان اليابان لم تحفل بأى احتجاج أو معارضة ؛ ولما توسعت اليابان فى مشروعها وغزت ثغر شنغهاى لترغم الصين على الاعتراف بالحالة الواقعة فى منشوريا ، احتجت الدول الغربية بنصوص معاهدة الدول التسع (معاهدة سنة ١٩٢٢) التى تنص على احترام سيادة الصين ووحدتها الأقليمية والادارية ، ولكن اليابان لم تنسحب من شنغهاى إلا أمام المقاومة العنيفة التى استطاعت أن تنظمها حكومة نانكين

والآن تمضى اليابان فى تنفيذ مشروعها لاحتلال الصين واستعمارها مرحلة أخرى . وهى تعمل فى ظروف صالحة جداً ؛ فالدول الغربية وأمريكا مشغولة بالأزمة الدولية الخطيرة التى أثارتها المشكلة الحبشية ، والصين فى حال من التفرق والتمزق لا تمكنها من أية مقاومة عملية ، فحكومة الجنوب أو حكومة كوانتونج (وعاصمتها كنتون) تخاصم الحكومة الوطنية وتناوئها ، والحكومة الوطنية (حكومة نانكين) لا يكاد يتعدى سلطانها الأقاليم الوسطى . أما الأقاليم الشمالية وهى مسرح النشاط اليابانى ، فتكاد تخرج جميعاً عن قبضتها ولا تكاد تتمتع فيها بأية سلطة أو نفوذ يذكر ؛ والسلطة فيها موزعة بين جماعة من القادة العسكريين المحليين ، أهمهم وأقواهم الجنرال « شنج تشى يوان » زعيم الشمال وهو من أنصار سياسة التفاهم مع اليابان . ويجب أن نذكر أن اليابان تعمل الآن مطمئنة من جانب روسيا التى اضطرت إزاء تطور الحوادث وتفاقمها فى أوربا أن تترك ميدان الصراع مع

اليابان فى الشرق الأقصى ، وأن تنسحب نهائياً من منشوريا بعد أن باعت لليابان نصيبها فى السكة الحديدية الشرقية ؛ وبذلك خفت عوامل الاحتكاك القديمة بين اليابان وروسيا ، وهى عوامل كانت تحسب اليابان حسابها كلما أقدمت على عمل جديد فى هذا الميدان

أما الدول الغربية فليس من المنتظر أن تقوم فى الظرف الحاضر بعمل ذى شأن ، وخصوصاً بعد ما تصدعت جبهتها المشتركة ، وأضحت كل تعمل بمفردها ؛ بيد أن الصين تحاول من جانبها أن تحمل الدول الغربية على التحرك ، وذلك باثارة المسألة بمعاهدة الدول التسع لدى الدول الموقعة عليها ، وهى الولايات المتحدة (أمريكا) وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندة والبرتغال والصين واليابان ذاتها ؛ وتنص هذه المعاهدة على احترام سيادة الصين واستقلالها ووحدتها الادارية والأقليمية ، وعلى معاونتها على النهوض والتقدم بكل الوسائل ، واستعمال الدول الموقعة لنفوذها فى تأييد مبدأ الفرص المتساوية فى النشاط التجارى والصناعى فى الصين لجميع الأمم ، وعلى عدم انتهاز ظروف الصين للحصول على امتيازات خاصة ؛ فهذه المعاهدة هى التى تثير الصين وتثير الدول نصوصها اليوم احتجاجاً على عمل اليابان فى شمال الصين ، بيد أنه من الشكوك فيه أن يسفر هذا الاحتجاج النظرى عن أية نتيجة عملية ؛ فاليابان تمضى دائماً فى طريقها غير حافلة بالنصوص التى تعرقل مشاريعها

على أن هناك عاملاً يحسب حسابه ؛ فان اليابان إذا استمرت فى سياسة التوغل فى الصين على هذا النحو ، فانها تقترب شيئاً فشيئاً من حدود الهند البريطانية ، وحدود الهند الصينية الفرنسية ؛ وبريطانيا العظمى لا تستطيع السكوت طويلاً على هذه الحركة التى قد تفضى إلى تهديد سيادتها فى الهند ؛ كذلك تشعر فرنسا بالخوف على مستقبل الهند الصينية ، إذا ما اقتربت اليابان من جنوب الصين . والواقع أن بريطانيا رغم انشغالها بالمشكلة الحبشية واحتمالاتها المزعجة ، لم تفتر عن العمل لمقاومة التوغل اليابانى فى الصين ، والصراع يضطرم دائماً بين الدولتين وإن كان ما يزال يقتصر على الوسائل المستترة ؛ وآخر محاولة بريطانية لمقاومة النفوذ اليابانى ، هى اتفاق بريطانيا مع حكومة نانكين على القيام بتنظيم المالية الصينية على يد خبير بريطانى ، وعقد قرض للصين فى انكلترا ، وهى محاولة تقطن لها اليابان وتعمل لمعارضتها ؛ وإذا كانت الدلائل تدل على أن أمريكا قد أخذت تبتعد شيئاً فشيئاً عن التمسك بسيادة المحيط الهادى وعن التعرض لسياسة التوسع اليابانى فى الصين ، فانها من جهة أخرى تدل على أن بريطانيا العظمى ما زالت تعتبر قيام التوازن الدولى فى الصين أمراً حيوياً لسلامة الهند وباقى أملاكها فى الشرق الأقصى ؛ ولم يكن إنشاء انكلترا لقاعدة سنغافورة البحرية الهائلة بعيداً عن التحوط للزحف اليابانى نحو الجنوب

وليس بعيداً أن يكون تقدم التوسع اليابانى فى الشرق الأقصى على هذا النحو المزعج عاملاً جوهرياً فى التقرب بين انكلترا وروسيا ، واتحادهما معاً على مقاومة هذا الخطر اليابانى الذى تشعر كلتاهما باشتداد وطأته ؛ فاذا تم ذلك ، فانه يسجل انقلاباً خطيراً فى السياسة الدولية ، قد يكون له أبعد الأثر فى تطور الحوادث فى الشرق الأقصى

(***)

وحى القلم

مقالات الأستاذ الرافعى

مائة مقالة فى جزأين

ألح القراء على الأستاذ « مصطفى صادق الرافعى » فى جمع مقالاته ، فهيأ للطبع مائة مقالة تقع فى جزأين كبيرين ، وقد فتح باب الاشتراك إلى آخر شهر ديسمبر من هذه السنة ، وجعل قيمة الاشتراك فى الجزءين عشرين قرشاً صاغاً غير أجرة البريد وهى ثلاثة قروش لداخل القطر المصرى ، وخمسة عشر قرشاً للأقطار الأخرى كى يرسل الكتاب مسجلاً

وسيكون الثمن بعد الطبع أربعين قرشاً صاغاً ، ولا يطبع فوق عدد المشتركين إلا قليل ، وترسل قيمة الاشتراك باسم الأستاذ الرافعى فى طنطا ، وللقيمون فى القاهرة يشتركون من إدارة « مجلة الرسالة »